ج142/01/(09/14)/38–و(0456)

أمانة شؤون مجلس الجامعة

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

الدورة العادية 142

كلمـــات

الجلسات الافتتاحية لمجلس الجامعة

أولاً: كلمات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري:

- كلمة معالي السيد صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجيـــة والتعـــاون للمملكة المغربية (رئيس الدورة السابقة 141).
- كلمة معالي السيد أحمد ولد تكدي وزيـــر الـــشؤون الخارجيـــة والتعـــاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية (رئيس الدورة الحالية 142).
- كلمة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- السيد انطونيو جوتيريس المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئـــين (UNHCR).
- السيد بيير كرينبول المفـــوض العـــام لوكالـــة غـــوث وتـــشغيل اللاجئـــين الفلسطينيين بالشرق الأدنى (الأونروا).

ثانياً: كلمات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين:

- كلمة سعادة السفير محمد سعد العلمي المندوب الـــدائم للمملكـــة المغربيـــة (رئاسة الدورة السابقة 141).
- سعادة السفير ودادي ولد سيدي هيبة المندوب الدائم للجمهورية الإســـلامية الموريتانية (رئاسة الدورة الحالية 142).

القاهرة: سبتمبر/ أيلول 2014

المحتويات

أولاً: كلمات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري:

- كلمة معالي السيد صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية (رئيس الدورة السابقة 141)---------- 3
- كلمة معالي السيد أحمد ولد تكدي وزير الشؤون الخارجية والتعاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية (رئيس الدورة الحالية 142) ---------- 10
- كلمة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ---------- 15
- السيد انطونيو جوتيريس المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ---------- 24
- السيد بيير كرينبول المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالشرق الأدنى (الأونروا) ---------- 29

ثانياً: كلمات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين:

- كلمة سعادة السفير محمد سعد العلمي المندوب الدائم للمملكة المغربية (رئاسة الدورة السابقة 141) ---------- 37
- سعادة السفير ودادي ولد سيدي هيبة المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية (رئاسة الدورة الحالية 142) ---------- 41

كلمــة

معالي السيد/ صلاح الدين مزوار

وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية

رئاسة الدورة العادية (141)

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (142)

القاهرة: 7 سبتمبر/ أيلول 2014

———

أصحاب السمو،

أصحاب المعالي، السادة الوزراء،

معالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ونحن نفتتح أشغال مجلس الجامعة في دورته الثانية والأربعين بعد المائة، أود في البداية أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأخي وصديقي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الدعم الذي لاقيته منه شخصيا، و من طاقمه وسائر موظفي الأمانة العامة للجامعة، طيلة الستة أشهر الماضية التي تولت فيها المملكة المغربية رئاسة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، فقد كان لإسهامات معالي الدكتور نبيل العربي ومبادراته الأثر الإيجابي في إنجاز ما قامت به جامعتنا من أعمال.

شكري موصول كذلك إلى معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت الشقيقة التي تتولى رئاسة القمة العربية، على التنسيق المحكم، وشكري أيضا إليكم إخواني أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية، إذ بفضل تجاوبكم وعطاءاتكم البناءة، استطعنا جميعا المضي قدما في العديد من الملفات والتعاطي مع قضايانا الجوهرية بالمرونة والتبصر والعزم والتوافق الذي تستوجبه قيم وأسس عملنا.

إن هذه الفترةُ التي دامتها الرئاسة لتعتبر بالنسبة للمغرب مصدر اعتزاز لأنها سمحت له بخدمة قضايا أمتنا العربية من موقع متميز، وبلوغ نتائج مهمة قياسا بالمدة الزمنية؛ فعدد الاجتماعات المؤسساتية، أكثر من 15 اجتماعا، سواء على مستوى وزراء الخارجية أو المندوبين الدائمين، الذين أريد هنا أن أشيد بمجهوداتهم ومهنيتهم، تدل على أن فترة الستة أشهر الماضية كانت فترة حافلة ومثمرة.

كما أن نوعية هذه الاجتماعات تعكس كذلك إرادة الانفتاح على تكتلات إقليمية وازنة كالاتحاد الأوروبي الذي عقدنا معه، شهر يونيو الماضي في أثينا، الاجتماع الوزاري الثالث، ومجموعة دول آسيا الوسطى وأذربيجان التي أرسينا معها أسس علاقة واعدة خلال المنتدى الذي تفضلت المملكة العربية السعودية، مشكورة، بتنظيمه في الرياض بتاريخ 13 ماي

المنصرم، أو تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع دول عظمى كالصين التي استضافتنا في إطار الدورة السادسة للمنتدى العربي الصيني في بكين من 2 إلى 6 يونيو 2014.

تلكم كانت خطوات ومبادرات ترجمت النهج العملي والفعال الذي يندرج في مواصلة جامعتنا الاندماج الإقليمي والدولي ومسايرة تطورات العصر، مع حماية خصوصيات أمتنا وقيمها، والتعاطي مع تحديات الشمولية بكل ثقة وعزم، خاصة من خلال التأهيل للمنافسة وتطوير القدرات الذاتية والتفاعل الإيجابي مع الآخر لتحقيق التنمية وجسر المسافة مع العالم المتقدم.

ولعل تحقيق كل هده الأهداف يستدعي تجسيد طموحنا نحو تطور نوعي للعمل العربي المشترك، يمر عبر تقييم موضوعي منتظم لواقعنا العربي، وينهض بمنظومة العمل وأدواتها، ويدمج البعد التضامني ويعتمد على "دوائر التركيز" القادرة على ابتكار أسلوب الاندماج الخاص بالدائرة، يأخذ في الحسبان إمكانياتها وقدراتها الذاتية ومقومات انسجامها والوتيرة التي يمكن أن تمضي بها نحو الاندماج، ليحدث التجربة الناجحة الكفيلة بإلهام الآخرين.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

كما تعلمون، ظل اهتمامنا خلال الستة أشهر الماضية، مُركزا على قضايانا السياسية الملحة. وقد استدعى منا التطور السريع للأحداث المرتبطة بها وخطورة بعضها إلى عقد اجتماعات طارئة وأخرى تشاورية مستعجلة. وحتى وإن لازالت هذه القضايا مطروحة بحدة، فإن تعاطينا معها بالجدية اللازمة مكننا على الأقل من الإحاطة بمختلف جوانبها ومن بلورة مواقف واضحة وموحدة بشأنها مما سيفسح المجال أمام التقدم في معالجتها.

لقد تمثلت أولى هذه القضايا في العدوان الإسرائيلي على أشقائنا الفلسطينيين في غزة الذي دام لواحد وخمسين يوما من 8 يوليوز إلى 26 غشت 2014، وراح ضحيته أزيد من 2000 شهيد والآلاف من الجرحى ودمر العديد من المنشآت والمرافق الحيوية في القطاع، مخلفا وضعا إنسانيا مأساويا موجعا.

أدنا كعرب هذا الاعتداء الشنيع ومعنا المجتمع الدولي، واتخذنا، في اجتماعنا غير العادي بتاريخ 14 يوليوز 2014 جملة من القرارات التي اعتبرت شجاعة وغير مسبوقة تدعو إلى وضع الأراضي الفلسطينية تحت الحماية الدولية، وصولا إلى إنهاء الاحتلال، وإعمال "اتفاقية جنيف" لتأكيد المسؤولية الجماعية التي تقرها الاتفاقية تجاه حماية الشعب

الفلسطيني، إضافة إلى التحقيق في الانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني.

وبجهود دؤوبة من لدن جمهورية مصر العربية الشقيقة، التي أغتنم هذه الفرصة لأجدد الإشادة بدورها الكبير، توصل الوفد الفلسطيني الموحد مع الجانب الإسرائيلي إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وما نتمناه ونشدد عليه هو أن يكون هذا الاتفاق دائما ونهائيا ويحمل ما يلزم من الضمانات لعدم تكرار أي عدوان إسرائيلي على الفلسطينيين، ويقود كذلك إلى إنهاء مُسببات أزمة الشعب الفلسطيني الشقيق ومعاناته، المتمثلة أساسا في الاحتلال الإسرائيلي لأرضه والحصار المفروض عليه.

ولا يوازي حرصنا هذا إلا اقتناعنا الراسخ بضرورة تقوية الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس متينة، صادقة ودائمة، تؤدي إلى انخراط الجميع، بكل عزم وتجرد، في المشروع الجوهري المتمثل في رفع الحصار وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة، على حدود الرابع من حزيران 67 19 وعاصمتها القدس الشريف، ومن تم تعزيز دور ومكانة حكومة الوفاق الوطني بهدف بسط ولايتها وتقديم خدماتها داخل أراضي دولة فلسطين وإلى عموم أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة في غزة.

إن من واجبنا نحن، كعرب ومسلمين، أن ندعم صمود أشقائنا الفلسطينيين ونقدم لهم ما يلزم من المساعدات ونواكب جهودهم في مختلف المحافل، وفق أولويات القضية الفلسطينية وبأسلوب متطور، يعتمد على الثوابت ويراعي الحاجيات. كما أننا لا نريد أن تحجب عنا الأزمات التي تعرفها بعض الدول العربية أو الفوضى الواقعة هنا وهناك واجب التضامن مع أشقائنا الفلسطينيين.

انطلاقا من هذا الالتزام، قمتُ، في اليومين الأخيرين، بزيارة إلى رام الله، حيث سلمتُ رسالة خطية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، إلى فخامة السيد محمود عباس أبو مازن، رئيس دولة فلسطين.

لقد كانت هده الزيارة غنيةٌ بخلاصاتها وتضامنية في مغزاها ، بدءاً بشرف الحديث مع فخامة الرئيس محمود عباس والاستنارة بتحليلاته وطروحاته، ومُعاينةً واقع الاحتلال والتضييق المفروض يوميا على الفلسطينيين، والوُقوفً على سياسة التهويد وأساليب المس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف والمسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي وكنيسة المهد في بيت لحم.

كما كانت مناسبة أخرى أكدنا من خلالها محددا دعمنا الموصول واللامشروط للقيادة الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وللخطوات التي يعتزم القيام بها لمطالبة مجلس الأمن بإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني بسقف زمني محدد من خلال ترسيم حدود دولة فلسطين على أساس الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف، أو لمتابعة تنفيذ ما سبق لمجلسنا إقراره في اجتماعه الأخير بتاريخ في 2014/7/14.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

لا أريد بسط جميع الحالات التي تسارعت فيها الأحداث بشكل مقلق أو استعراض الأوضاع في كل بلد معني على حدة، كاليمن التي تسعى فيه بعض الجهات إلى تقويض مقررات مؤتمر الحوار الوطني، أو ليبيا التي تكمنُ بوادر الحل فيها عبر القبول بشرعية المجلس الجديد المنتخب، أو العراق حيث يستدعي واجب الحفاظ على السيادة والوحدة الترابية نبذَ الطائفية والتطرف واعتماد مبدإ المصير المشترك، أو سوريا التي يعاني أبناؤها الأمرين ولا ينتظرون إلا حل الانتقال السياسي.

ما أود القيام به هو مقاربةٌ مختصرة للوضعية المأساوية التي يعرفها العالم العربي في الفترة الأخيرة. علينا أن ننظر إلى الأمور بكثير من الواقعية ومن القدرة على التقييم الموضوعي. الوضعيةٌ خطيرة بحمولتها التدميرية، ولكنها أخطر بحكم انها لا زالت في بداياتها. ذلك انه في ظرف 3 سنوات فقط، انتقلنا من وضع كانت تبدو فيه الأمور مستقرة إلى وضع انهيار متسارع، ثم إلى بوادر تشكل نظام إقليمي جديد قوامه فوضى شاملة.

إذا أخذنا هذه الوتيرة كمقياس زمني مع حجم تأثيرها، أي سرعة تنامي عناصر التوتر والفوضى وجسامة مخلفاتها، يتأكد لدينا أن الوضع مفتوح على المجهول بحيث استعصت الرؤية في ما يخص المستقبل، لا المتوسط ولا البعيد ولا حتى القريب، كما أن الأمور توشك على الانفلات، كيف لا والإرهاب أصبح يتمتع بمؤهلات كبرى (التنظيم؛ الشبكات، التجنيد؛ التمويل؛ التسليح...)؟

وكيف لا نتخوف من الانفلات والحال أن الطائفية والمذهبية بدأت تتحول إلى ثقافة تخترق بنيات مجتمعاتنا؟ أي أن مجتمعاتنا استبطنت واستوعبت الطائفية إلى حد كبير وأصبحت أكثر قابلية للفتنة؛ هدا فيما أضحت المنطقة ساحة لعراك دولي متنام لا نملك استشراف آفاقه.

ومن الطبيعي أن تنعكس كل هده الأزمات على الجانب الاقتصادي الذي ينحو نحو تراجع مخيف في مناطق التوتر، والتراجع الاقتصادي كما هو معلوم يعمل بشكل آلي على تهييء الأرضية الخصبة لإنتاج جيوش إضافية من المهمشين والناقمين الذين يجدون ضالتهم في الإرهاب والفتنة، ناهيك عن قدرته على عرقلة كل سياسة لتدارك الوضع العام.

في المقابل لم تعرف الدول العربية نفس الوتيرة في التجاوب الفعال مع الوضع عبر استنباط استراتيجيات جديدة للمواجهة أو إنجاز تغييرات على سياسات التعاون والجوار التي ما أحوجنا إليها اليوم من أجل تقوية الصف وتصليب المناعة.

لقد بات من الضروري – أصحاب السمو والمعالي والسعادة – اعتماد مداخل استعجالية لتدارك الوضع، وتدشين مرحلة جديدة في العلاقات العربية العربية وذلك عبر:

- مراجعة الأولويات، لا بالنسبة للجامعة، ولا بالنسبة لكل بلد عربي على حدة. ولعل في مقدمة هذه الأولويات العمل من أجل استرجاع القدرة على التحكم في الوضع والتأثير على الأحداث في أفق توجيهها؛
- إعادة توجيه سياسة الجوار العربي نحو خدمة المصير المشترك للشعوب التي أضحت مهددة بالتفكك؛
- تسخير القدرات المتاحة، خاصة منها الإعلام الجماهيري للعب دوره التاريخي في خدمة شعوب المنطقة ومواجهة ثقافة الفتنة والتطرف وترويج الجهل؛
- ضرورة تمكين المرحلة الجديدة في العلاقات العربية العربية من أدوات مناسبة في مجالات الأمن والسياسة الخارجية وتبادل المعلومات؛
- الانتقال للسرعة القصوى في تطوير جامعة الدول العربية.

هدا دون أن ننسى ما نحتاج إليه اليوم من عمل عميق ودؤوب على الواجهة الفكرية والعلمية والثقافية، لا فقط من أجل إرشاد الناس لصحيح دينهم وتعرية التطرف الدي يتخفى وراء قراءات غائية، ولكن أيضا من أجل تغيير الصورة النمطية التي أُلصقت بالإسلام جراء فظاعة الجرائم التي ارتكبت ولازالت ترتكب باسم الدفاع عنه، والمنافية كليا للقيم الإنسانية والأخلاقية الكونية، وكدا من أجل ترسيخ قيم التسامح والوسطية والاعتدال وتعزيز قنـــوات الحوار والتسامح بين الحضارات والثقافات والأديان على أساس مـــن التكافؤ والاحتـــرام المتبادل والاعتراف بمشروعية الاختلاف.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إننا اليوم أمام ملحاحية غير مسبوقة لترسيخ العمل العربي المشترك، انطلاقا من وحدة المصير، ما يستدعي العمل على تفعيل القرارات المتخذة في إطار جامعة الدول العربية، والأخذ بأسباب التكاتف، والبحث عن دوائر الاتفاق.

كما آمل أن تكون نتائج دورتنا هذه في مستوى التحديات والرهانات التي نواجهها، وأن نتوصل إلى قرارات تمكننا من بلوغ ما نصبو إليه.

وفي الختام، أغتنم هذه المناسبة لأتمنى كل التوفيق للجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة في رئاستها للدورة 142 لمجلس جامعتنا على المستوى الوزاري، بما يثري العمل العربي المشترك، ويعزز من حظوظنا لاحتلال موقع أليق بموقعنا وقدراتنا وحضارتنا على الساحة الدولية.

والسلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته.

كلمـة

معالي السيد/ أحمد ولد تكدي

وزير الشؤون الخارجية والتعاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية
رئاسة الدورة العادية (142) لمجلس الجامعة

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (142)

القاهرة: 7 سبتمبر/ أيلول 2014

———

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
السادة المدعوون،
السيدات والسادة.

اسمحوا لي، أن أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن الوفد المرافق لي، بالشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيسا و حكومة وشعبا على ما حظينا به من كرم ضيافة وحسن وفادة منذ وصولنا إلى هذه الأرض الكريمة المباركة. وأغتنم هذه السانحة لأعرب لمعالي الوزير والأخ العزيز صلاح الدين مزوار، وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية الشقيقة عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان على العمل الرائع و المميز الذي قام به خلال رئاسته للدورة الحادية والأربعون بعد المائة (**141**) لمجلسنا الموقر.
و إذ أثمن عاليا الجهود القيمة والمثمرة التي يقوم بها معالي الأخ الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية، سبيلا للدفع بعملنا العربي المشترك نحو الأفضل. والشكر موصول لكافة معاونيه ولسكرتارية الأمانة على الإعداد الجيد وحسن التنظيم. كما أتوجه بالشكر و التقدير للسادة المندوبين على الأداء المميز والرفيع.
ولا يفوتني في هذا المقام الترحيب بأصحاب المعالي الوزراء الذين يحضرون معنا لأول مرة متمنيا لهم التوفيق في مهامهم الجديدة. وأرحب كذلك بكبار المدعوين لدورتنا هذه.

أصحاب السمو،السادة الوزراء، السيد الأمين العام

يعود لي شرف رئاسة الدورة الحالية وكلي أمل في أن نحقق جميعا ما نصبوا إليه بتضافر جهودنا ومؤازرتكم، وهي الدورة التي تنعقد وللأسف الشديد في ظل أوضاع عربية وإقليمية ودولية بالغة الخطورة و التعقيد، مما يحتم علينا رصف الصفوف و مضاعفة الجهود للتصدي لكافة التحديات، متحملين في ذلك كامل المسؤولية.

كما هو معلوم، تقع معظم أعمال العنف والنزاعات المسلحة و التوترات الطائفية و المذهبية في منطقتنا العربية مهددة أمنها واستقرارها، إن لم تكن مقدمة لا قدر الله، لإضعاف و تجزئة بعض بلدانها.

لابد والحالة هذه، من تخصيص حيز هام من مداولاتنا لتقييم الأوضاع والتطورات الجارية في المنطقة بصفة عامة وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالأحداث المتلاحقة في فلسطين ليبيا العراق سوريا اليمن والسودان.

أيها السادة والسيدات

تعرض قطاع غزة ولمدة طويلة، إلى عدوان آثم من قبل قوة غاشمة ودون رادع، بالغت إسرائيل في تعنتها إزاء المبادرات الإقليمية والدولية و النداءات والاحتجاجات الشعبية. وقد نتج عن هذا العدوان، فضلا عن خسائر بشرية فادحة ترقى إلى جرائم حرب، انتهاكات خطيرة لمبادئ القانون الإنساني، وخلف دمارا شاملا لكافة مقومات الحياة اليومية لساكنة القطاع، التي عانت لمدة طويلة من حصار جائر و عقاب جماعي غير مسبوق. و نؤكد هنا بالمناسبة وقوف الجمهورية الإسلامية الموريتانية قيادة وحكومة وشعبا، إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى ينال كافة حقوقه المشروعة في قيام دولته المستقلة على كامل أراضيه وعاصمتها القدس الشريف.

فيما يخص الأوضاع في ليبيا، يحدونا أمل كبير في أن يتوصل الأشقاء إلى تفاهم، يفضي إلى استقرار الأوضاع ويضمن سلامة شعبها ووحدة أراضيها.

نرحب بما توصل إليه الإخوة في العراق، باختيارهم بإرادتهم الحرة رؤساء السلطات الثلاث، مما سيعزز دون شك استقرار البلد.

وفيما يخص سوريا، ستظل دعوتنا قائمة لانتهاج الحوار سبيلا للحل السياسي.

وبالنسبة لليمن الشقيق، أيدنا منذ الوهلة الأولى المبادرة الخليجية و آلياتها التنفيذية، و قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكلنا ثقة بأن اليمن قادر على تجاوز كل المعوقات و استكمال مهام المرحلة الانتقالية تنفيذا لمخرجات الحوار الوطني.

وفيما يخص السودان الشقيق، نرحب بعملية الحوار الجارية بين مختلف القوى السياسية، كما نثمن المساعي الرامية إلى إيجاد تسوية في دارفور والمناطق الأخرى. و نؤكد على حق السودان في استيراد ما يحتاجه من معدات لتأمين ملاحته الجوية.

ونسجل دعمنا الكامل، للمساعي المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة حقوقها كاملة على جزرها الثلاث.

ولما للدبلوماسية الموازية، من دور هام ومكمل للعمل الدبلوماسي الرسمي، يتحتم علينا إعطاء المزيد من العناية و الدعم للهيآت العليا لتنسيق العمل العربي، منوهين بما تقوم به من مجهود جبار لترقية العمل العربي المشترك، دون أن ننسى الدور المتنامي للعمل الشعبي بمختلف مكوناته ، وفي هذا الإطار نشيد بما يقوم به البرلمان العربي من جهد في التعريف بالقضايا العربية.

أيها السيدات والسادة.

تشكل ظاهرة الإرهاب و العنف الممنهج و تنامي نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة العربية و ما حولها من العالم، تحديا حقيقيا يهدد الأمن و الاستقرار و يشل عجلة التنمية. وأمام عولمة الظواهر المعاصرة، لم يعد مفهوم الأمن جامدا ولا محصورا في المحافظة على الحوزة الترابية و السلطة و رموز سيادة الدولة فحسب، بل أصبح الأمن البشري الشامل ضرورة حتمية.

لذا، فنحن في العالم العربي بحاجة إلى إعادة التفكير في أمننا من أجل وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين في مركز

اهتمامنا بإشكالية الأمن. إن علينا من أجل تفادي النزاعات، وتسييرها بعقلانية في العالم العربي، أن نولي عناية خاصة للأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للأمن البشري، لكي نجنب شعوبها المزيد من الكوارث و المآسي. إننا مدعوون، أكثر من أي وقت مضى، لبلورة تصورات واضحة، واكتشاف وتطوير حلول عربية شاملة لمعالجة المشاكل الداخلية لبلداننا.

إن تعزيز التعاون مع التجمعات الإقليمية، وبالأخص تلك التي لها تواصل بشري وجغرافي معنا، يشكل دعامة قوية لأمننا القومي العربي. ويعطي التداخل الكبير بين إفريقيا و العالم العربي، بعدا استراتيجيا لهذه العلاقة. وتحرص الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي ترأس الاتحاد الإفريقي كل الحرص على أن تسهم بشكل فعال في تعزيز الشراكة العربية الإفريقية في شتى الميادين و الدفع بها إلى المزيد من التعاون والتنسيق في القضايا المشتركة خدمة لمصالح الطرفين.

لا يمكن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ما لم تكن خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

إن تنفيذ كامل قرارات القمم العربية السياسية، التنموية والاقتصادية والاجتماعية، و تلك الصادرة عن المجالس الوزارية، لأمر كفيل بإنجاح الجهود الرامية إلى ترقية العمل العربي المشترك.
و لمساعدة الجامعة العربية في مواكبة برامجها وتطوير عملها، يتعين على كل الدول الأعضاء، الوفاء بالتزاماتها المالية المخصصة للموازنة.
وفقنا الله لبلوغ الأهداف والغايات التي تسهم في تحقيق ما نتطلع إليه جميعا من آمال وطموحات تتفق والإرادة السياسية لقادتنا.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمــة

معالي الدكتور نبيــل العـــربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (142)

القاهرة: 7 سبتمبر/ أيلول 2014

———

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أصحاب السمو المعالي والسعادة

السيدات والسادة،

انه لمن دواعي سروري أن أرحب بحضراتكم جميعاً فى مقر جامعة الدول العربية بمناسبة انعقاد الدورة العادية الثانية والأربعين بعد المائة لمجلس الجامعة، وهي دورة تنعقد والعالم العربي عند مفترق طريق جديد، ويواجه تحديات غير مسبوقة قد تكون الأصعب منذ نشأة الجامعة.

أبدأ بتقديم خالص التهنئة إلى معالي السيد أحمد ولد تكدي وزير الشئون الخارجية والتعاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية على تولى رئاسة هذه الدورة الهامة للجامعة متمنياً له كل التوفيق والسداد في إدارة أعمال المجلس. وأعرب عن تقديري لبيانه الافتتاحي.

ويسرني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لمعالي الدكتور صلاح الدين مزوار وزير الشئون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية الذي قاد أعمال الدورة السابقة للمجلس بكل اقتدار وحكمة. وأشكر له كلماته الرقيقة تجاه الأمانة العامة. وأقدر تماماً بيانه الشامل.

وأرحب بالسادة الضيوف الأفاضل جميعاً وأخص بالذكر أصحاب السعادة المفوض السامي للاجئين والمفوض العام لوكالة غوث اللاجئين والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ورئيس البرلمان العربي

السيد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

بين أيديكم تقرير الأمين العام عن نشاط الجامعة فيما بين دورتي مجلس الجامعة، ومن ثم لن أتعرض لتفاصيل التقرير، وإنما أود الإشارة إلى نقاط أظنها تمس أمن وسلامة الوطن العربي بشكل مباشر، وتستدعي منا جميعا وقفة جادة ومخلصة، واتخاذ قرارات لا بد ان تتسم بالشجاعة والإقدام لمواجهة المخاطر المحدقة بنا.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

في أول اجتماع لنا في الثالث عشر من سبتمبر منذ ثلاثة أعوام بعد انتخابي أمينا عاما لجامعة الدول العربية، وضعت بين أيديكم قراءتى وتقييمي لما تواجهه الجامعة من تحديات.

وقد أشرت، في هذه القراءة، إلى أن عام 2011 يمثل منعطفا رئيسيا في عالم عربي يتغير بسرعة وبعمق، الآن. وقلت في حينه، أنه لا شك لدى في تأثير تلك التغيرات الكبرى على الجامعة ومؤسساتها: اما بجعلها قناة للتغيير المسئول في الوطن العربي أو بتركها للتيار العارم يجرفها في طريقه. واقترحت عندئذ على مجلسكم الموقر إعادة النظر في أداء وبنية ومؤسسات الجامعة لرفع قدرتها على التعامل مع التحديات الكبرى التي تواجهها البلاد العربية.

وقد استجاب المجلس مشكورا لهذه الاقتراحات، كما شملتها القمة العربية بتأييدها ورعايتها، وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة مستقلة برئاسة من شخصيات عربية لها خبرة بمجال العمل العربي المشترك، تفضل الوزير الأخضر الإبراهيمي برئاستها، ووضعت مقترحات في هذا الصدد رفعت للدول الأعضاء. ووافقت القمة العربية بالفعل على عدد من المقترحات وشكلت فرق عملت بكفاءة على دراستها تمهيداً لإقرارها والبدء بعملية تنفيذها. وأرجو أن يقر المجلس ما تم الاتفاق عليه لأهميته لعمل الجامعة.

إلا أن الأمانة التي حملتموني إياها، والمسئولية الملقاة على عاتقنا جميعا، تقتضي منا الإقرار بأن تطورات الواقع العربي قد سبقتنا بمراحل. وأن التهديدات التي تواجه الدول العربية أضحت من الجسامة والخطورة بمكان لم يعد يحتمل انتظار الآليات التقليدية للعمل العربي المشترك، أو الخلاف حول صياغات في هذا البند أو ذاك من مشروعات التطوير المختلفة، أو تناول أمور إدارية فنية كأولوية علي حساب مفهوم الإطار الفكري والبعد الاستراتيجي لعملية التطوير التي يمكن بموجبها إحداث نقلة نوعية في آليات عمل الجامعة لتمكينها من التعامل باقتدار مع التحديات الخطيرة التي تواجه العمل العربي المشترك، والتجاوب مع الرأي العام العربي الذي يطالب الجامعة بالإسهام في تخفيف همومه وتجسيد آماله وطموحاته على مستوى الوطن العربي، ويتساءل، الرأي العام العربي، "أين جامعة الدول العربية"؟ وماذا تفعل أمام ما يحدق بنا من مخاطر وتحديات؟.

فالتحديات التي تواجهها الدول العربية اليوم هي بحق غير مسبوقة وهي تتعلق بالوجود ذاته: ابتداء من الضغوط الداخلية الناجمة عن أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة،

وتقلص قدرة مؤسسات الدولة على القيام بمهامها، بما يترتب عليه من أزمات حكم وثورات شعبية وتدخلات أجنبية، مرورا بانتشار التنظيمات المسلحة ذات الأفكار الممعنة في التطرف، وانتهاء بالتهديدات لوحدة الدولة أو حتى لوجودها ككيان سياسي واقتصادي واجتماعي. هذه التهديدات تستدعي تحركا عربيا شاملاً، يتضمن تدابير أمنية وسياسية واقتصادية وفكرية وثقافية، وتهدف إلى تقوية قدرة الدول العربية على صيانة وحدتها وسلامتها وأمن مواطنيها. وهو أمر لا أعتقد أن الدول العربية قادرة عليه فرادى، بل يستدعي تعاونا عربيا وثيقا، لا يزال وبكل أسف بعيد المنال.

السيد الرئيس،

لقد أشرت في قراءتي لمنظومة العمل العربي المشترك إلى المادة الثانية من الميثاق، والتي جعلت من أهداف الجامعة "النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها"، وقلت أن هذه المهمة ظلت الأقل حظا في الجهد العربي المشترك، لتناقضها مع الرؤية التقليدية لسيادة الدول الأعضاء ولمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية. وهى الرؤية التي لا تأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات التي طرأت على هذين المبدأين الهامين خلال العقود الستة الأخيرة.

فمن جهة، نجد أن معادلة السيادة المطلقة قد انقضى زمنها، فكل اتفاق دولي يرتب التزامات على الدول المتعاقدة يمثل تحجيما لسيادتها قبلت بها ووجب عليها احترامها.

ومن جهة أخرى تطور الحق الطبيعي والتاريخي للدول بالدفاع عن النفس ليشمل حق الدولة المعتدى عليها في طلب المساعدة لرد الاعتداء. صحيح أن هذا الحق، الذي نصت عليه صراحة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، كان يهدف لمواجهة حالات اعتداء دول على دول أخرى، لكن تطور العلاقات الدولية عدل من هذا المفهوم، خاصة دخول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كجزء أصيل من منظومة القانون الدولي، إضافة إلى تغير مصدر التهديدات الموجهة للدول بحيث أصبحت تشمل الجماعات المسلحة بأنواعها وليس فقط الدول.

ونتيجة لإحجام الجامعة لفترة طويلة عن مواكبة هذا التطور، إضافة لعدم التزام بعض الدول الأعضاء بما يتم الاتفاق عليه، أصبحت الجامعة عاجزة عن مواجهة أي أزمة تعصف بكيان بلد عربي حتى لو هددت حياة الآلاف من المدنيين الأبرياء أو سلامة واستقلال الدولة.

ومن الإنصاف أن أشير اليوم للجهد الكبير الذي بذلته الدول الأعضاء خلال الأعوام الثلاث الأخيرة، من أجل تجاوز هذه الرؤية التقليدية، وتمكين الجامعة من القيام بدور كان يصعب عليها القيام به في الماضي، مثلما حدث في سياق تعاملها مع الأزمة في سورية.

لكن دواعي الإنصاف والموضوعية تحتم علينا أيضا الإقرار بأن حجم التحديات التي تواجه الأمن والسلم العربي يفوق بمراحل الخطوات التي اتخذناها. هذه التحديات الجسام لا تترك لنا ترف الانتظار والتأقلم التدريجي على رؤى وطرق عمل سبقتنا إليها المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. فقدرنا – كجامعة وبلدان عربية – أن نواجه محصلة تراكم المشكلات خلال العقود السابقة، وتداعيات التغيرات العميقة التي طرأت على الدولة والمجتمع في المنطقة بل وعلى النظام العالمي ككل. كيف نواجه هذه التداعيات دفعة واحدة، وبشكل فوري وحاد. كل هذه التغيرات التي لم يتم التعامل معها في الماضي تندفع الآن في شكل فيضان يهدد أمن وسلامة الدول العربية، بل وفكرة الدولة العربية ذاتها.

وبرغم من خطوات اُتخذت، لا تزال الجامعة غير قادرة على التعامل بالسرعة والكفاءة المطلوبتين لمواجهة هذه التهديدات، مما فاقم التهديدات التي تحولت إلى كوارث كبرى، كما حدث في سورية التي أصبحت اليوم تمثل أكبر كارثة إنسانية في العالم، بمئتي ألف قتيل، وثلاثة ملايين لأجيء وأكثر من نصف السكان في عداد النازحين.

وما يحدث في العراق، وقيام تنظيم إرهابي مسلح –لا يتحدي سلطة الدولة فحسب– بل يهدد وجودها ووجود دول أخرى، إذ أصبح هذا التنظيم الإرهابي يمارس كافة أنواع الإجرام والقهر والإرهاب، من تقتيل وتهجير قسري على أساس دينى أو عرقي، ويعمل على إثارة الفتنة الطائفية بين مكونات نسيج المجتمع الواحد، إنما هو مثال آخر على التحديات التي تهز العالم العربي بعنف، والتي لا تُمكنُ الجامعة – بكل أسف – من مواجهته. ففي حين تتحرج بعض الدول من السماح للجامعة بالتدخل في أزماتها الداخلية، يُفتح الباب على مصراعيه لتدخل القوى الأجنبية فيها، بما فى ذلك من خلال استخدام القوة المسلحة.

وما يحدث في فلسطين –القضية المركزية والمحورية للعرب جميعاً– عامة منذ سنوات وفي غزة في الأسابيع الماضية مثال هام آخر. فإن كانت جامعة الدول العربية لا تستطيع وحدها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن ذلك لا ينفي وجوب تحملها لمسئولياتها تجاه الدفاع عن القضية الفلسطينية بصفة عامة، والإسهام الفعال في تحقيق وحدة الموقف الفلسطيني وبلورة خياراته ومشروعه الوطني المستقل، نظراً لما يحمله ذلك من آثار إيجابية على مستقبل القضية الفلسطينية وعلى إمكانيات التحرك العربي الفعال لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ولابد من إدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة والإشادة بالمبادرة المصرية التي وفقت إلى وقف

إطلاق النار. لكن لابد من العمل لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت وهو ما قرره وزراء الخارجية منذ عامين.

وما يحدث في ليبيا مثال آخر، يقتضي منا وقفة جادة. فبرغم ضخامة التحديات الأمنية والسياسية التي يواجهها الوضع هناك، إلا أن الجامعة العربية يمكنها، بالتعاون مع دول الجوار والمجتمع الدولي، الإقدام على إطلاق مبادرة حقيقية بالتعاون مع الحكومة الليبية توقف تدهور الموقف وتأخذ الشعب الليبي الشقيق في خطوات جادة للأمام.

كما أن مسار معالجة أزمة اليمن الراهنة، وكذلك أزمة الصومال المزمنة، مثال آخر على ضعف أجهزة العمل العربي عن التأثير الفعال في مجريات الأمور الخطيرة التي تعصف بهاتين الدولتين.

كل هذه القضايا والأزمات وغيرها تتطلب مواقف عربية موحدة، تساهم في إيجاد الحلول المناسبة والناجعة لتلك الأزمات، والوقوف إلى جانب دولها ومساعدتها على استعادة وحدتها الوطنية وتوازنها واستقرارها، وبناء مؤسساتها، وتحقيق تطلعات الشعوب.

السيد الرئيس
أصحاب السمو والمعالي والسيادة،
السيدات والسادة،

لست في معرض سرد تفاصيل الأزمات العميقة التي تهدد سلامة واستقلال ووحدة البلاد العربية، فهي معروفة لكم جميعا وتعيشونها يوما بعد يوم، مثلما يعيشها المواطن العربي المكلوم الذي لا يجد من يوفر له الحماية حين تبدأ مؤسسات دولته في الانهيار، وهي المهمة التي يتعين علينا جميعا، باسم التضامن وباسم الإخوة وباسم وحدة المصير وتشابك المصالح، أن نوفرها له.

ومما لا شك فيه أن مساندة الدول العربية في وجه التهديدات الأمنية التي تواجه سلامتها ووحدتها، وتنسيق العمل العربي المشترك لحماية المواطن العربي حين تفشل مؤسسات دولته في توفير هذه الحماية لهو من صميم مهمة الجامعة العربية ويقع في قلب مسئوليتها القومية.

هكذا يراها المواطن العربي العادي، وهكذا رآها الآباء المؤسسون الذين نصوا في المادة الثانية من ميثاق الجامعة على من ضمن أهداف الجامعة "توثيق الصلات بين الدول

المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، وتحقيق التعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها".

وفي تقديري، فإن لدى الجامعة من الآليات والأطر التي يمكن البناء عليها لمواجهة هذه التحديات الكبرى التي يواجهها عالمنا العربي، بشرط توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. فعجز الجامعة عن مواجهة هذه التحديات بما تليق به من كفاءة وحسم لا يرجع فحسب لتمسك الدول صاحبة الأزمة بمبدأ السيادة وعدم التدخل، أو لغياب الموارد اللازمة لإتمام العمل المشترك الفعال، وإنما يرجع في جزء كبير منه إلى الخلافات بين الدول الأعضاء على كيفية التعامل مع هذه الأزمات، وكيفية إدارتها لهذه الخلافات، وهو ما يؤدي إلى عدم التزام بعض الدول الأعضاء بما يتفق عليه داخل الجامعة، بل ورفض طرح أمور في إطار الجامعة، مع قبول طرحها في إطار آخر. وهذا، سيدي الرئيس، هو بيت القصيد.

فميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، وهذا المجلس بآلياته وأجهزته ولجانه الوزارية المختلفة، يوفرون للجامعة العربية إطارا قانونيا وسياسيا يسمح للجامعة بالقيام بكل المهام اللازمة لمساعدة أي دولة عربية على مواجهة التهديدات الموجهة لأمنها وسلامتها ووحدة أراضيها، بما في ذلك الوساطة، ونشر المراقبين، وإنشاء بعثات حفظ السلام وبناء السلام، بل والتدخل العسكري المسلح إن لزم الأمر.

ما يمنع الجامعة عن أداء هذه المهام هو غياب الإرادة السياسية، والتي تترجم إما في صورة تفضيل لتدخل المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، أو في صورة خلافات بين الدول الأعضاء حول ما يجب اتباعه من إجراءات إزاء التهديدات الأمنية بحيث تجعل من المتعذر على الجامعة التدخل في الوقت المناسب وبفاعلية.

ولا يفوتني التنويه بأن اختلاف مواقف الدول حول التعامل مع القضايا الإقليمية هو أمر طبيعي، لكن من غير الطبيعي أن تؤدي هذه الخلافات لشل فاعلية المنظمة الإقليمية التي أنشأتها نفس هذه الدول لدفع التعاون بينها. بل على العكس، فإن المفترض، والمأمول، هو ان تكون الجامعة العربية ملاذاً لاحتواء الخلافات بين أعضائها ولتجاوز هذه الخلافات مع احترام التباين في مصالحها. وهذه هي وظيفة المنظمات الدولية عامة، وأساس فكرة التعاون بين الدول. فلا توجد منظمة إقليمية أو منظمة دولية تقوم على افتراض التماثل التام بين مواقف أعضائها أو مصالحهم أو رؤاهم، وإنما تقوم على افتراض أن مساحة الاتفاق في المصالح بين الدول الأعضاء تفوق مساحة الخلاف بينها، وأن مزايا وفوائد التعاون بين الدول تفوق مزايا تمسك كل دولة بمواقفها دون تعديل.

إلا أن الملاحظ في كثير من الأحيان أن التباين في مواقف الدول الأعضاء يصل لدرجة من الحدة تحول بين الجامعة وبين حماية المصالح العربية العامة. وهذه مسألة لا يجدي معها إصلاح مؤسسي أو حجج قانونية، فالمسألة أولاً وأخيراً هي مسألة إرادة سياسية: إن توفرت تمكنت الجامعة العربية من أداء دورها، وإن غابت هذه الإرادة السياسية فلن تتمكن الجامعة من أداء الدور المنوط بها.

أصحاب السمو والمعالي والسيادة،

اضطلاعا مني بالمسئولية التي كلفت بها منذ سنوات ثلاث، أجد من واجبي اليوم توجيه نظر الدول الأعضاء إلى أن السؤال المطروح الآن أمام أصحاب المعالي الوزراء يتعلق بمدى استطاعة الجامعة العربية على القيام بمسئولياتها التي أنشئت من أجلها منذ سبعة عقود واتخاذ القرارات الشجاعة لمواجهة الظواهر السرطانية والإرهابية التي تهدد كيانات بعض الدول العربية. المطلوب، في تقديري، هو اتخاذ قرار واضح وحاسم بمواجهة شاملة: عسكريا وسياسيا وفكريا واقتصاديا. عسكريا بالاستناد إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وسياسيا بمساعدة الدول الأعضاء على إرساء حكم القانون وتقوية مؤسسات الدولة، وفكريا وثقافياً باستئصال جذور التطرف من مناهجنا وإعلامنا، واقتصاديا بمواجهة المشكلات المزمنة في المجالات الإستراتيجية كالطاقة والأمن المائي والغذائي ومعالجة البطالة المتفشية.

وأود أن أؤكد إن الجامعة سوف تكون قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها في هذه المواجهة الشاملة، لكن ذلك يعتمد على توفير أربع عناصر أساسية:

الأول: الاتفاق على ضرورة تدخل الجامعة لحماية البلاد العربية من الأخطار التي تهددها، استنادا إلى معاهدة الدفاع المشترك التي تنص مادتها الثانية على "أن تبادر [الدول المتعاقدة] إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة برد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام إلى نصابهما".

الثاني: الاتفاق على خلق وتفعيل آلية لحفظ وبناء السلام مزودة بما يلزمها للقيام بعمليات حفظ السلام المختلفة، بما في ذلك القدرة على نشر القوات المراقبة والفصل وبناء السلام عند الضرورة وبموافقة المجلس وممثلي الدولة المعنية، بحسب ما هو مقترح في المشروع المعدل للنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي، الذي لم تُفعل آليات عمله رغم مرور أكثر من ثمانٍ سنوات على إقراره في قمة الخرطوم عام 2006.

الثالث: اتفاق الدول الأعضاء على احتواء خلافاتها المتعلقة بمواجهة الأزمات التي تشكل تهديدا لأمن وسلامة ووحدة أي دولة عضو بالجامعة، حتى لا تؤدي تلك الخلافات إلى شل قدرة الجامعة على التدخل الفعال، وتقديم العون والمساعدة لهذه الدولة أو تلك في أوقات الأزمات والمحن.

الرابع: الاتفاق على دعم عملية حماية أمن وسلامة ووحدة الدول العربية على المدى البعيد بتعاون استثنائي في مجال إرساء المؤسسات الدستورية، وترسيخ قواعد حكم القانون، وكذلك في مختلف المجالات الاقتصادية الاستراتيجية كالطاقة المتجددة والتشغيل والأمن المائي والغذائي. وغيرها من المجالات الحيوية التي من شأنها أن تحقق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة لدول المنطقة العربية وشعوبها.

السيد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي والسيادة،

الجامعة العربية هي أنتم، الدول الأعضاء، هي الدول العربية. إن أردتم دعمها سياسياً ومؤسسياً بحيث تتمكن من أداء المهام التي تقع على عاتقها ومواجهة التحديات والأزمات... يمكنكم ذلك، وإن أردتم تركها دون التطوير الذي يلحقها بالجيل المعاصر للمنظمات الدولية... فذلك موقفكم. الأمر كله بيدكم. والجامعة العربية هي في نهاية المطاف المرآة التي تعكس مواقف الدول العربية والجهاز الذى يضطلع بتنفيذ ما يتفق عليه من سياسات الدول الأعضاء وتنبيه الدول للأمور التي تحتاجها الجامعة لأداء مهامها والاضطلاع بمسئولياتها وتحقيق رسالتها.

وختاما لا يسعني إلا تقديم الشكر لكم جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كلمـة

السيد/ انطونيـو جوتيريس

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (142)

القاهرة: 7 سبتمبر/ أيلول 2014

———

UNHCR
United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés

Check against delivery

Remarks by António Guterres,
United Nations High Commissioner for Refugees

142nd ministerial meeting of the Council of the League of Arab States

Cairo, 7 September 2014

Mr. Chairman,
Excellencies,

Thank you for the opportunity to be here with you today.

I last had the honor to address this distinguished Council seven years ago. I wish the world had become a more peaceful place since then, but we all know it has not. The number of people displaced by conflict and persecution worldwide *every single day* has risen from 14,000 in 2011 to 23,000 in 2012 and 32,000 last year. This exponential increase in needs is severely testing the humanitarian response capacity, and available funding has become clearly insufficient.

Syria and Iraq are the most challenging displacement crises confronting today's world, and I will focus my remarks on these two emergencies.

UNHCR has registered 3 million Syrian refugees in a little over three years. Another 6.5 million are internally displaced. The same Syrians who, just a few years ago, generously hosted the second-highest number of refugees worldwide, have now themselves become the world's largest refugee population after the Palestinians.

In close cooperation with the neighbouring countries, UNHCR coordinates the international humanitarian community's response to the refugee crisis. In 2014, 155 UN and non-UN partners have requested 3.7 billion dollars to assist Syrian refugees and host communities. But less than half of that – some 1.7 billion dollars – has been received so far.

My Office is also closely involved in the inter-agency assistance to internally displaced people inside Syria. Through a combination of cross-line and cross-border operations, we have reached over 3.1 million people so far in 2014, both in government and opposition-controlled areas.

Syria's neighbours – Lebanon, Jordan, Turkey, Iraq and Egypt – have been extremely generous hosts to the refugees, notwithstanding the dramatic consequences for their

economies and societies, let alone the impact of the conflict on their security. As fighting drags on, host communities are heavily affected across the region, and refugees are becoming increasingly vulnerable.

In Lebanon, where over 1.1 million registered Syrian refugees account for more than a quarter of the population, the pressure on overstretched host communities has become unbearable. The situation is similar in Jordan, where Syrian refugees also represent a huge portion of the total population. In both countries, public infrastructure, schools and hospitals are overwhelmed, and governments have to spend additional millions in public subsidies for food, fuel, water and electricity.

But the refugee influx not only affects the governments, it also has an enormous impact on the lives of host communities and families. High unemployment, shrinking salaries and rising prices leave many ordinary Lebanese and Jordanians struggling to make ends meet.

Turkey of course has more resources, but as the number of registered Syrians there now stands at 830,000, the impact of their presence is far from negligible. The Turkish government has spent over 3.5 billion dollars of its own budget on assisting the refugees. And here in Egypt, there are already 140,000 registered Syrian refugees.

Recently, the most dramatic impact of the Syria crisis has been on Iraq, to the extent that it is now difficult to distinguish the two crises. Iraq's main challenge is no longer just the fact that the Kurdistan region hosts 215,000 Syrian refugees with similar consequences as in Lebanon and Jordan. The major concern now is that the conflict itself has spilled over into Iraq. 1.8 million Iraqis have become internally displaced as a result of this year's events, and neighbouring countries have already registered more than 91,000 new Iraqi refugees.

But the spillover effects are not limited to Iraq. They also pose dramatic security threats to Lebanon, and even Jordan and Turkey are not immune. There is a growing awareness that with the large number of foreign fighters now active in Syria and Iraq, this is not only the worst humanitarian crisis of our times, but it has become the most serious threat to global peace and security.

Excellencies,

The generosity and support host countries provide to neighbours in need is a clear illustration of the deep roots that anchor the basic principles of refugee protection both in the values prevailing in the Arabian peninsula before Islam, and in Islamic tradition and law. In fact, there is hardly anything in the 1951 Refugee Convention that did not already exist in Islamic law from the very beginning – from the principle of *non-refoulement* to the civilian and humanitarian character of asylum. Everything is in the Holy Qur'an and the Hadith of the Prophet (PBUH).

Asylum in Islam goes beyond an act of mercy, creating a contractual relationship between the asylum-seeker and the provider of asylum. This is a remarkably "modern" view and a humanistic and human rights-minded approach. It proves wrong the often expressed opinion that asylum is a "western" invention and fully contradicts the islamophobic campaigns we see around the world today.

But to help host countries cope, their generosity needs to be matched by much stronger international support, in a true spirit of effective burden-sharing.

This also means that borders beyond the region must be open for fleeing Syrians. It breaks my heart to see asylum-seekers drowning in the Mediterranean because they had no other way to try and reach safety. UNHCR has been insisting on the need to create more legal avenues for Syrians to enter Europe – through resettlement and humanitarian admission, family reunification or more flexible visa policies.

I am deeply grateful for the important contributions of other Arab states to these refugee crises. I welcome the fact that a growing portion of Arab solidarity is being channelled through multilateral organizations, in addition to remarkable efforts in bilateral assistance and national charities. This gives Arab donors a stronger voice in the international humanitarian community.

Kuwait has been the key pillar, hosting major donor conferences and generously supporting international and national humanitarian actors working in the Syria response. Saudi Arabia recently provided a significant donation to the international humanitarian operation in Iraq. All GCC countries have supported Syrian refugees, and there have been contributions from as far away as Morocco and Algeria.

It is my belief that the Arab League can play an even more important role in promoting these growing partnerships.

Excellencies,

The refugee situations under UNHCR's mandate pale in comparison to the desperate situation of the Palestinians, the largest protracted refugee situation in the world. While assistance to Palestinians in Lebanon, Syria, Jordan and the occupied territories is the responsibility of our sister agency UNRWA, we support them in other countries.

I want to pay tribute here to the difficult and lifesaving work of UNRWA, both in relation to Palestinians displaced from Syria and recently during the tragedy in Gaza. It was devastating to me to see Palestinian refugees in Syria being forced to flee for the second time. But even worse, in addition to the terrible loss of life and the tens of thousands of people displaced, it was shocking that Gaza's inhabitants could not even flee to seek safety from the recent conflict. No one wants to be a refugee. But for the people of Gaza, not even that was an option.

Mr. Chairman,

UNHCR deeply values its partnership with the League of Arab States, which has long shown its strong commitment to a protection agenda. Your role in advocacy for borders to be kept open for people seeking protection is precious. We also fully support the League's draft convention on refugees, another step in the right direction.

As conflicts continue to multiply, it must be clear that there are no humanitarian answers. The solutions must be political. Achieving them requires not only the strong involvement of the Arab League, but indeed that of the whole international community, under the condition that it acts without double standards or conflicting strategies.

Thank you very much.

كلمة

السيد/ بيـــير كـرينبـــول

المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
بالشرق الأدنى (الأونـروا)

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (142)

القاهرة: 7 سبتمبر/ أيلول 2014

———

Speech by HE Mr Pierre Krähenbühl, Commissioner General of UNRWA, to be delivered to the Council of Foreign Ministers of the League of Arab States, 7 September 2014

Mr Chairman, Secretary General, Your Highnesses, Excellencies,

I am most grateful for this opportunity to address the Council.

For seven long weeks - from 7 July to 26 August - the population of Gaza was exposed to a widespread and brutal conflict. Thousands of civilians were killed and injured. Nearly half a million people were displaced and the level of physical destruction of homes and infrastructure goes beyond anything seen in recent years.

While the weapons have now fallen silent, the people of Gaza are only just beginning to emerge from the deep shock that they experienced during this war. It is a shock resulting from the death and devastation around them and caused by the profound sense - expressed so many times as the conflict was unfolding - that the world had abandoned them and had failed to protect them.

The tragic conflict in Gaza was also a formidable human challenge for and pressure on my agency, UNRWA. Around 70 per cent of Gaza's inhabitants are Palestine refugees and, as many Gazans will tell you, UNRWA is in several ways the backbone of the Strip in terms of delivering health, education and emergency services. Our own staff, 12,500 of them, are almost all from Gaza themselves. And they suffered just as other inhabitants did. I visited Gaza three times myself while the war was ongoing and met most of the families of the 12 UNRWA staff who were killed.

Our overriding concern during the conflict was to provide a form of safe haven for the thousands who fled in fear from their homes. I wish here to pay tribute to the achievements of my colleagues in this regard - at one time assisting almost 300,000 in 90 of our installation in the middle of a war zone. But on seven separate occasions, UNRWA schools used as shelters were hit by shelling or other munitions, and dozens were killed, including children as they slept next to their parents on the floors of our classrooms. We stood up and said this was an affront to all of us, a source of universal shame. Nothing justified or could imaginably justify Israel's shelling of UN premises being used as civilian shelters, all of which has repeatedly been duly notified precisely to ensure that they would be preserved.

We called for accountability and today I reiterate that call for investigations into these very serious incidents. This must not be forgotten as attention turns understandably to other issues now that the fighting has stopped.

Those other issues however are pressing. Foremost among them is the need to provide the most vulnerable among the survivors with food and shelter. Some thirty of our schools are still being used as temporary accommodation for over 55,000 displaced people who have no homes to return to.

The conflict this time was five times worse than the already terrible one of 2009, in terms of the number of displaced and houses damaged. UNRWA is at the forefront of the effort to rehabilitate Gaza and re-kindle its life. Besides sheltering for many months to come the homeless we shall be repairing thousands of houses and dozens of our own schools and other facilities, we shall give cash support to thousands of families to help them find their feet, we shall provide counseling to traumatized individuals, including many children, we shall provide employment opportunities and we shall help to restore some of the infrastructure like water systems.

To do this we need two things. First we need to able to bring essential building materials into Gaza. If we go back to the situation before the conflict when Israel was effectively blocking most construction we shall be able to achieve little. And the seeds of destruction will be sown yet again. It is therefore inconceivable that the current ceasefire - as important and vital as it is - would be the only outcome after this deadly conflict and that the situation would be allowed to return to the preexisting conditions under the blockade, which has rendered

conditions in Gaza untenable and unlivable. The blockade is illegal under international law and must be lifted, and rocket attacks on Israel must cease.

The second thing we need is funds. UNRWA is working with other parties involved – other UN actors, the unity government – to work out a long term plan for Gaza recovery and reconstruction. It goes without saying that a heavy responsibility will fall on the international community, particularly Arab countries, to shoulder this burden. For without strong financial support, not only will the already severe suffering of many thousands continue, but it will be impossible to restore any semblance of healthy economic life, and thus human security and stability, to Gaza.

Let me be clear, however. There is a crying need for financial support now, today. Longer term reconstruction must be addressed but will depend on the outcome of negotiations on access for building materials. My main message to you today is please do not wait for weeks before providing support. UNRWA needs $47 million in the next four weeks to help make conditions just about bearable in Gaza pending fully fledged reconstruction. With funds, now, immediately, we can facilitate minor repairs like new doors and windows for hundreds of houses before the winter. With funds now we can give cash to thousands of homeless in order to rent temporary rooms, and to others to buy essentials to find again their feet.
Secretary General, when you and I first discussed my attendance here earlier this year we envisaged that I would be speaking about UNRWA's role and its needs not just in Gaza but in each of its five fields:

In the West Bank, including East Jerusalem, where we struggle to protect against the impact on livelihoods of the West Bank Barrier and other restrictions of movement, settlement expansion, forced displacement, house demolitions and other manifestations of the occupation.

In Lebanon, where many refugees still live in squalid overcrowded camps and where UNRWA is rebuilding an entire camp to accommodate 22,000 people at Nahr El Bared which will contribute to stability in North Lebanon, provided we have the funds to complete it.

In Syria, where the conflict has forced over half the 540,000 Palestinians in the country to flee their homes and where we shelter about 8,000 every day in our schools in Damascus alone, many of them from Yarmouk.

And in Jordan, a relative oasis of calm but where UNRWA provides education to about 116,000 children including many who have fled from Syria.

UNRWA can only carry out these tasks if it has the funds to do so. We depend almost entirely on voluntary contributions. Secretary General, you kindly co-chaired a meeting with Mr. Ban Ki-Moon in New York a year ago which generated a renewal of the commitment of Arab governments to aim at providing 7.8 % of UNRWA's annual programme budget, which is equivalent to about $50 million. I have to say that performance at 3% still falls well short of this target. I urge your members to give more generously to allow UNRWA to continue its vital work.

I am well aware that several of them already give generously for refugee housing, new schools and clinics and emergency relief. We are grateful for that. But our programme costs – the money to keep our 710 schools, 138 health centres and 40 food distribution centres running – exceed our ability to pay, so that we face a deficit of $50 million this year, even after imposing severe austerity measures. I cannot overstate the precarious state of UNRWA's finances.

Finally I want to return to Gaza. In exactly one week from today the schools will reopen, a remarkable achievement so soon after the end of the conflict. We aim to open 252 schools in 132 school buildings educating nearly a quarter of a million children, many of them deeply traumatized, but who will be happy to see their friends after the war. I wish I could take you all there so you could see for yourselves both the laughter and the tears. I am sure you all agree that nothing is more important than the education of the next generation and of nowhere is that more true than in Gaza today.

As I have stated repeatedly during the war, Palestinians are not statistics. They are men, women and children with hopes and expectations similar to those of people everywhere else in the world. Fundamentally, it is time for a change of paradigm in Gaza and in the West Bank. It is time to address the underlying causes of conflict and occupation and to provide freedom to move, to trade and to work. In the meantime, I urge you to renew and strengthen your support to UNRWA so that we can give these children and their families a decent life and the basis for a dignified future.

Thank you.

خطاب المفوض العام للأونروا بيير كرينبول أمام مجلس وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية، 7 أيلول 2014

سيدي الرئيس، معالي الأمين العام، أصحاب السمو، أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

إنني ممتن للغاية بأن أتيحت لي الفرصة لمخاطبة مجلسكم الكريم.

على مدار سبعة أسابيع طويلة – وتحديدا بداية من 7 تموز وحتى 26 آب – تعرض سكان غزة لنزاع وحشي واسع النطاق؛ ما أدى إلى سقوط الآلاف من الأشخاص بين قتلى وجرحى. وتسبب العدوان أيضا بتشريد ما يقارب من نصف مليون شخص وبدمار مادي للمنازل والبنى التحتية بمستويات لم يشهدها أحد في السنوات الأخيرة الماضية.

وفي الوقت الذي تصمت فيه الآن أصوات المدافع، بدأ سكان غزة بالخروج من الصدمة العميقة التي عانوا منها خلال هذه الحرب. وهي صدمة ناجمة عن حالات الوفاة والدمار التي أحاطت بهم والتي تسببت بالإحساس العميق – والذي تم الإعراب عنه مرارا وتكرارا في الوقت الذي كان النزاع فيه جاريا على الأرض – بأن العالم قد تخلى عنهم وبأنه فشل في حمايتهم.

وقد كان الصراع المأساوي في غزة يشكل أيضا تحديا مأساويا كبيرا وضغطا هائلا على الأونروا، وهي الوكالة التي أمثلها. إن ما يقارب من 70% من سكان غزة هم لاجئون من فلسطين، وكما سيقول لكم العديدون من الغزيين، فإن الأونروا تعد بعدة أشكال العمود الفقري للقطاع فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الطوارئ. إن غالبية الموظفين الذين يعملون لدينا، 12,500 موظف منهم، أغلبهم جميعا من غزة نفسها؛ وقد عانوا بنفس القدر الذي عانى فيه السكان الآخرون في القطاع. لقد قمت بنفسي بزيارة غزة ثلاث مرات في الوقت الذي كانت الحرب فيه مستعرة والتقيت بمعظم عائلات موظفي الأونروا الإثني عشر الذين قتلوا في الحرب.

لقد كان شغلنا الشاغل خلال النزاع يتمثل بتوفير شكل من أشكال الملاذ الآمن للآلاف الذين فروا من منازلهم بدافع الخوف. وأود هنا أن أشيد بإنجازات زملائي في هذا الخصوص – حيث أنهم كانوا يقومون في وقت واحد بمساعدة ما يقارب من 300,000 شخص في 90 منشأة من منشآتنا تقع وسط ساحة الحرب. إلا أنه وفي سبع مناسبات منفصلة، فإن مدارس الأونروا التي كانت تستخدم كملاجئ قد تعرضت للقصف أو لنيران الذخائر الأخرى، وتعرض العشرات من الأشخاص للقتل بمن في ذلك أطفال كانوا ينامون بجانب والديهم على الأرض في الغرف الصفية في مدارسنا. وقد وقفنا وقلنا بأن هذه تعد إهانة لنا جميعا ومصدرا للعار على مستوى العالم. لا يوجد هنالك ما يبرر ولا يمكننا تصور وجود مبرر

لقيام إسرائيل بقصف منشآت الأمم المتحدة التي يتم استخدامها كملاجئ للمدنيين، وقد تم مرارا وتكرارا إخطار المعنيين بتلك المنشآت وبدقة تامة لضمان أن يتم العمل على المحافظة عليها.

وقد قمنا بطلب إيقاع المساءلة على ذلك، وإنني اليوم أكرر هذه الدعوة بإجراء تحقيقات في هذه الحوادث الخطيرة للغاية. وينبغي أن لا يتم نسيان تلك الوقائع في الوقت الذي ينصرف فيه الاهتمام على نحو مفهوم تجاه قضايا أخرى الآن بعد أن توقف القتال.

إن تلك القضايا الأخرى مع ذلك هي قضايا ملحة؛ وأهمها هي الحاجة لتزويد الأشخاص الأشد عرضة للمخاطر من بين أولئك الذين نجوا من الحرب بالغذاء والمأوى. ولا تزال 30 مدرسة تقريبا من مدارسنا تستخدم كمنازل مؤقتة لأكثر من 55,000 شخص نازح ليس لديهم أي منزل ليعودوا إليه.

لقد كان النزاع هذه المرة أسوأ بخمس مرات من ذلك النزاع الذي حدث عام 2009 والذي كان أصلا رهيبا، وذلك من حيث عدد الأشخاص النازحين وعدد البيوت التي تضررت. وتقف الأونروا في طليعة الجهود من أجل إعادة تأهيل غزة وإعادة جذوة الحياة لها. وإلى جانب إيواء العديدين من المشردين لأشهر قادمة فإننا سنقوم بإصلاح الآلاف من المنازل والعشرات من مدارسنا ومنشآتنا الخاصة، وسنقوم بتقديم المساعدات النقدية للآلاف من العائلات من أجل مساعدتها على الوقوف على قدميها، وسنقوم بتقديم المشورة للأفراد المصدومين، بمن في ذلك العديد من الأطفال، كما سنقوم أيضا بتوفير فرص التوظيف وبالمساعدة في استعادة بعض من البنى التحتية كالأنظمة المائية على سبيل المثال.

ومن أجل القيام بذلك فإننا بحاجة لأمرين اثنين. فنحن أولا بحاجة لأن نكون قادرين على جلب مواد البناء الأساسية إلى داخل غزة. وإذا ما عدنا للوضع الذي كان سائدا قبل النزاع عندما كانت إسرائيل تقوم عمليا وبشكل فاعل بمنع معظم البناء فإننا سنكون قادرين على إنجاز القليل فقط. وسيتم زرع بذور الدمار مرة أخرى. وبالتالي فإنه من غير المتصور أن الوقف الحالي لإطلاق النار – على الرغم من أهميته وحيويته – سيكون هو النتيجة الوحيدة بعد هذا النزاع المميت وبأنه سيسمح للوضع بأن يعود إلى الظروف التي كانت سائدة من قبل في ظل الحصار الذي أحال الوضع في غزة لأن يصبح غير قابل للدفاع عنه ومتعذر العيش فيه. إن الحصار غير قانوني بموجب القانون الدولي وينبغي أن يتم رفعه، كما يجب أن تتوقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل.

والأمر الثاني الذي نحن بحاجة له هو التمويل. إن الأونروا تعمل مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة – الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة وحكومة الوفاق الوطني – من أجل وضع خطة طويلة الأجل لإنعاش غزة وإعادة إعمارها. ومن نافلة القول أن مسؤولية ثقيلة ستقع على كاهل المجتمع الدولي، وتحديدا البلدان العربية، لتحمل هذا العبء. لأنه وبدون دعم مالى قوي، فإن المعاناة الشديدة التى يعانى

منها بالفعل العديد من الآلاف لن تستمر فحسب، بل إنه سيكون من المستحيل استعادة أي مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية الصحية، وبالتالي الأمن والاستقرار الإنساني، في غزة.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أكون واضحا. إن هنالك حاجة ملحة للحصول على دعم مالي الآن، في هذا اليوم. يجب أن يتم التطرق لإعادة الإعمار على المدى البعيد إلا أن ذلك سيعتمد على نتائج المفاوضات بشأن وصول مواد البناء. إن رسالتي الرئيسة لكم اليوم هي رجائي بعدم الانتظار لأسابيع قبل تقديم الدعم. إن الأونروا بحاجة إلى 47 مليون دولار في الأسابيع الأربعة القادمة من أجل المساعدة في إحالة الظروف في غزة إلى ظروف قابلة للاحتمال إلى أن يتم القيام بإعادة إعمار مكتملة. وعبر توفر المال الآن، على الفور، فإنه بمقدورنا تسهيل القيام بأعمال إصلاح بسيطة مثل تركيب أبواب ونوافذ جديدة للمئات من المنازل قبل حلول الشتاء. ومن خلال الأموال التي قد تتوفر الآن فإنه بإمكاننا تقديم الدعم المالي للآلاف من المشردين من أجل استئجار غرف مؤقتة، وللآخرين لشراء المستلزمات الأساسية للوقوف مجددا على أقدامهم.

سيدي الأمين العام،
عندما قمت بمحاورتك للمرة الأولى بخصوص حضوري إلى هنا في وقت سابق من هذا العام، كنا نتصور بأنني سأتحدث عن دور الأونروا وعن احتياجاتها ليس فقط في غزة بل وأيضا في كل من أقاليم عملياتها الخمسة؛

ففي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث نناضل في سبيل الحماية من الآثار الواقعة على سبل المعيشة للجدار العازل في الضفة الغربية والقيود الأخرى المفروضة على الحركة وتوسع المستوطنات والتشريد القسري وهدم البيوت والمظاهر الأخرى للاحتلال.

وفي لبنان، حيث لا يزال العديدون من اللاجئين يعيشون في مخيمات مكتظة وقذرة وحيث تعمل الأونروا على إعادة بناء مخيم كامل لاستيعاب 22,000 شخص في نهر البارد، مما سيساهم في الاستقرار في شمال لبنان، شريطة أن تكون لدينا الأموال لإكماله.

وفي سورية، حيث أدى النزاع إلى إجبار أكثر من نصف لاجئي فلسطين في البلاد والبالغ عددهم 540,000 لاجئ على الفرار من منازلهم وحيث نقوم بإيواء حوالي 8,000 شخص يوميا في مدارسنا في دمشق لوحدها، العديد منهم من اليرموك.

وفي الأردن، التي تعد نسبيا واحة من الهدوء فإن الأونروا تقدم التعليم لحوالي 116,000 طفلا بمن في ذلك العديدون ممن فروا من سورية.

إن الأونروا لا يمكنها أن تضطلع بكل هذه المهام إلا إن كان لديها المال الكافي لذلك. إننا نعتمد بالكامل تقريبا على التبرعات الطوعية. سيدي الأمين العام، لقد تفضلتم بالاشتراك مع السيد بان كي مون برئاسة اجتماع عقد في نيو يورك قبل عام مضى كانت حصيلته تجديد التزام الحكومات العربية بهدف توفير 7,8% من موازنة الأونروا السنوية الخاصة بالبرامج و هي تساوي تقريبا" 50 مليون دولار. وأرى لزاما علي القول بأن الأداء عند مستوى 3% لا يزال أقل من هذا الهدف. وإنني أحث دولكم الأعضاء على التبرع بسخاء أكبر من أجل السماح للأونروا بمواصلة عملها الحيوي.

وإنني مدرك تماما بأن العديدين منهم قد قدموا بالفعل بسخاء من أجل بناء إسكان اللاجئين والمدارس والعيادات الجديدة والإغاثة الطارئة. ونحن ممتنون لذلك. إلا أن نفقات البرامج لدينا – الأموال اللازمة من أجل المحافظة على تشغيل مدارسنا البالغ عددها 710 مدرسة وعياداتنا البالغ عددها 138 عيادة ومراكز التوزيع الغذائي البالغ عددها 40 مركزا – تتجاوز مقدرتنا على دفعها، ولذلك فإننا نواجه عجزا بقيمة 50 مليون دولار هذا العام، حتى بعد قيامنا بفرض إجراءات تقشفية صارمة. ولا يمكنني أن أبالغ حيال الوضع المالي الغير مستقر للأونروا.

وفي النهاية فإنني أريد أن أعود لغزة. بعد أسبوع واحد بالضبط من اليوم ستفتح المدارس أبوابها من جديد، وهو ما يعد إنجازا ملحوظا بعد وقت قصير جدا من انتهاء النزاع. إننا نهدف لفتح 252 مدرسة في 132 مبنى مدرسي لتعليم ما يقارب من ربع مليون طفل، العديد منهم تعرضوا لصدمات عميقة، إلا أنهم سيكونون سعداء لرؤية أصدقائهم بعد الحرب. وإنني أتمنى أن آخذكم جميعكم إلى هناك ليتسنى لكم بأنفسكم رؤية الضحكات والدموع. وإنني لعلى ثقة من أنكم جميعكم توافقون على أنه ليس هنالك أي شيء أكثر أهمية من تعليم الجيل القادم وعلى أنه لا يوجد مكان آخر للدلالة على صدق ذلك أكثر من غزة نفسها.

ومثلما صرحت مرارا وتكرارا خلال الحرب، فإن الفلسطينيين ليسو أرقاما إحصائية. إنهم رجال ونساء وأطفال لديهم آمال وتوقعات مشابهة لتلك التي يحملها الناس في كل مكان آخر في العالم. وفي الأساس، فلقد حان الوقت لتغيير النموذج في غزة وفي الضفة الغربية. لقد حان الوقت لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع والاحتلال ولتوفير حرية الحركة والتجارة والعمل. وفي غضون ذلك، فإنني أحثكم على تجديد وتعزيز دعمكم للأونروا كي نتمكن من إعطاء أولئك الأطفال وعائلاتهم حياة كريمة والأساس لمستقبل كريم.

شكرا لكم.

كلمة

سعادة السفير/ محمد سعد العلمي

المندوب الدائم للمملكة المغربية
رئاسة الدورة العادية (141) لمجلس الجامعة

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
الدورة العادية (142)

القاهرة: 3 سبتمبر/ أيلول 2014

———

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية

سعادة السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام

أصحاب السعادة السفراء المندوبون الدائمون

حضرات السيدات والسادة

أرى من واجبي في بداية هذه الجلسة الافتتاحية للدورة العادية 142 لمجلس جامعة الدول العربية، والتي ستنتقل فيها رئاسة الدورة على المستوى الوزاري من المملكة المغربية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أن أتقدم بآيات الشكر والعرفان إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ومن خلاله إلى كافة العاملين بالأمانة العامة على ما قدموه لبلادي من دعم متواصل طيلة فترة ترؤسها للدورة العادية 141 لمجلسنا الموقر، كما أتوجه ببالغ التقدير والامتنان إلى جميع السفراء مندوبي الدول العربية على حسن تعاونهم معنا والذي بفضله حققنا ما وصلنا إليه من نتائج.

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

لقد حظيت بلادي بشرف رئاسة مجلسنا الموقر ووطننا العربي يواجه تحديات كبرى في ظل أحداث خطيرة ومتلاحقة, مشحونة بمظاهر العنف والتطرف وتنامي الإرهاب والصراعات الدموية المهددة لسيادة عدد من دوله وأمنها واستقرارها.

ولقد حرصت المملكة المغربية، انطلاقا من المسؤولية التي تحملتها، على متابعة كافة القضايا الحيوية التي شكلت محاور الاجتماعات المنعقدة تحت رئاسة المغرب، باعتبارها قضايا تقع في صميم الانشغالات العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والتي شهدت تطورات خطيرة جراء تمادي إسرائيل في سياساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني الشقيق والتنكر لحقوقه المشروعة، والتي كانت آخر حلقاتها نهج أسلوب القوة والتدمير الممنهج على قطاع غزة في خرق صارخ للمواثيق الدولية وتجاهل تام لنداءات المجتمع الدولي.

وجدير بالتنويه في هذا الصدد أننا إذا ما أمعنا النظر في جدول الاجتماعات التي عقدها مجلس الجامعة خلال فترة الستة أشهر الماضية الفاصلة بين الدورتين، فإننا سنلاحظ بالخصوص ما يلي:

1. لقد انعقد مجلس الجامعة خلال الفترة المنصرمة في نطاق ثماني دورات غير عادية، اثنتان منهما على المستوى الوزاري وستة على مستوى المندوبين الدائمين، وهو الأمر

الذي يدل –إذا ما استحضرنا باقي الأنشطة الأخرى– على أن هذه الفترة كانت فترة حافلة بالنسبة للعمل العربي المشترك.

2. لقد عالجت الدورات المذكورة قضايا عربية كبرى متعددة، واهتمت بإيجاد حلول ناجعة للازمات التي تشهدها أقطار عربية شقيقة، كما هو الأمر بالنسبة إلى دولة ليبيا وجمهورية العراق، وذلك بغاية ضمان وحدة الصف العربي بشأنها، وتدارس أوجه الدعم العربي الذي يمكن تقديمه لهذه الدول.

3. تدل نوعية الاجتماعات التي عقدت مع تكتلات إقليمية أخرى أو مع دول وازنة على الحرص الذي أوليناه لانفتاح الجامعة العربية على محيطها الإقليمي والدولي وعزمها على مسايرة تطورات العصر والتعاطي مع تحديات العولمة بكل قوة، ومن خلال التأهيل للمنافسة وتطوير القدرات الذاتية والتفاعل الايجابي مع الآخر لتحقيق التنمية المستدامة.

وهكذا فقد شهدنا خلال هذه الفترة الاجتماع الأول لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان بالرياض بالمملكة العربية السعودية، وكذلك الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني الذي انعقد ببكين بجمهورية الصين الشعبية والذي خلد ذكرى مرور عشر سنوات على تأسيس المنتدى، ثم الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الثالث الذي انعقد في أثينا باليونان.

4. لقد كان حاضرا، في جل الاجتماعات، وفي مختلف الأنشطة التي قمنا بها هاجس مكافحة الإرهاب والتطرف، وضرورة تضافر الجهود العربية والدولية في سبيل القضاء على هذه الآفة التي باتت تعصف بالمبادئ التي تقوم عليها دولنا بمقوماتها الأساسية وهيآتها العصرية، وتمس قيمنا الإسلامية السمحة وتهدد المسارات الإصلاحية التي اخترنا نهجها. وهذا الموضوع أعتقد أنه ينبغي أن يكون في مقدمة اهتماماتنا خلال هذه الدورة 142 لما أصبح يشكله الإرهاب من مخاطر تتعدى الإقليم إلى ظاهرة دولية ينبغي أن تتكاثف جهودنا كدول عربية لاستئصال أسبابها وتجفيف ينابيعها ومواجهة جميع مظاهرها وأشكالها للقضاء على هذه الظاهرة.

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

إن التحديات الراهنة التي تواجه أمتنا العربية تفرض علينا الإقرار بأنه لا مناص من إصلاح جوهري شامل لمنظومة العمل العربي المشترك بما يجعل من جامعة الدول العربية منظمة قادرة على مواكبة التحولات التي تعرفها مجتمعاتنا العربية وذلك من خلال نبذ

الخلافات العربية العربية وإشاعة جو التعاون والإخاء الذي يجعل المصالح العربية المشتركة هي الهدف الأسمى.

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أنوه بالجهود التي تبذلها فرق العمل الأربعة المنبثقة عن اللجنة مفتوحة العضوية لتطوير وإصلاح الجامعة العربية وبالنقاشات البناءة التي تسود اجتماعاتها.

وفي الختام، أجدد شكري لأصحاب السعادة السفراء المندوبين الدائمين على تعاونهم معنا، ولمعالي السيد الأمين العام ونائبه ولكافة أطر وموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على مؤازرتهم لنا.

وقبل أن أنهي كلمتي أود أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السفير الدكتور عبد المحمود عبد الحليم المندوب الدائم لجمهورية السودان والذي ينضم للمجلس لأول مرة، فمرحبا به، وأتمنى له كامل التوفيق والنجاح في مهامه. كما أدعو سعادة السفير المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة سعادة الأخ العزيز السيد ودادي ولد سيدي هيبة إلى تسلم رئاسة الدورة العادية 142 لمجلسنا، متمنيا له كامل التوفيق والنجاح في إدارة أشغال هذه الدورة الجديدة لمجلسنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كلمة

سعادة السفير/ ودادي ولد سيدي هيبة

المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية
رئاسة الدورة العادية (142) لمجلس الجامعة

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
الدورة العادية (142)

القاهرة: 3 سبتمبر/ أيلول 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي

سعادة السفير والأخ العزيز المندوب الدائم للمملكة المغربية الشقيقة

رئيس الدورة السابقة 141

أصحاب السعادة الإخوة الأعزاء المندوبون الدائمون

السادة الامناء العامون المساعدون فى الجامعة العربية

السادة أعضاء الوفود العربية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي في مستهل حديثي لأول مرة أمامكم ومنذ أن حظيت من فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الاسلامية الموريتانية بشرف تعيني مندوبا دائما للجمهورية الاسلامية الموريتانية لدى جامعة الدول العربية، أن أرحب بكم جميعا في حضن البيت العربي وأن أتقدم ثانيا

بالشكر الجزيل لكل من سعادة السفير والأخ العزيز محمد سعد العلمي المندوب الدائم للمملكة المغربية الشقيقة الذي أدار بكل حنكة وإجتهاد واقتدار إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين للدورة السابقة .

كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة والشكر الخالص لمعالي الأخ الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعتنا العربية وذلك على الجهود الحثيثة والمتواصلة التى مافتئ يبذلها خدمة لرقي وتحديث عملنا العربي المشترك، والشكر واجب للطواقم المتميزة المساعدة لسهرها على التحضير الجيد والاعداد المحكم لأشغالنا الجارية، وفي نفس السياق وجب على ايضا ان أرحب بإسمكم جميعا أخوتي الأعزاء بالسفراء المندوبون الدائمون الجدد سعادة السفير الدكتور/ عبد المحمود عبد الحليم محمد سفير جمهورية السودان الشقيق وسعادة السفير /جمال الشويكي سفير دولة فلسطين الشقيقة، مهنئين إياهم ومتمنين لهم النجاح والتوفيق في مهامهم السامية الجديدة .

أصحاب السعادة الإخوة الأعزاء

تلتئم إجتماعات دورتنا العادية هذه في ظرفية تاريخية عربية واقليمية ودولية شديدة التعقيد وبالنظر وبشكل خاص إلى الظروف الدقيقة الراهنة التي تمر بها أمتنا العربية ، لايسعني إلا أن استنهض فيكم اخوتي الأعزاء الروح التعاضدية في مسعي جاد غايته بلوغ الأهداف الرامية الى النهوض بأمتنا وحل مشاكلها والمساعدة في رفع التحديات المختلفة التي تواجهها على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا للرؤى الثاقبة والمتبصرة لقادتنا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو وبما يحقق التطلعات المشروعة لشعوبنا العربية في سعيها للعيش بسلام وأمان ورفاه اقتصادي واجتماعي.

كما تعلمون فإن التركيز في دورتنا هذه يجب أن ينصب بشكل اساسي على الموضوعات السياسية المرتبطة بقضيتنا المركزية – قضية فلسطين المحتلة– وتداعيات العدوان الاسرائيلي المستمر عليها والأوضاع في الأراضي العربية المحتلة برمتها وكذلك الأوضاع شديدة الخطورة في سوريا والتضامن مع لبنان والإشكالات المتصلة بالنواحى الأمنية وغيرها

في كل من العراق وليبيا والصعوبات في اليمن وأوضاع السلام والتنمية والحصار المفروض على جمهورية السودان فضلا عن الجهود التى علينا بذلها لدعم جمهورية الصومال وجزر القمر ومسألة النزاع الجيبوتي الاريتري .

يجب اذن علينا أن نتدارس هذه المواضيع بكافة أبعادها وبكل واقعية وموضوعية وبأن نستعين علي ذلك بالبحث عن بلورة رؤي وتصورات موحدة وتوافقية بشأنها من جهة والعمل على تنسيق وتوحيد مواقفنا فى المحافل الاقليمية والدولية وغيرها والبحث المتواصل والجاد عن الدعم من أصدقائنا حول العالم من جهة أخرى.

السادة والسيدات

تحظى عملية التحديث والتطوير الجارية لجامعتنا العربية ومؤسساتها المختلفة على قدر كبير من إهتمامات حكوماتنا وعليه يتعين علينا من الآن فصاعدا أن نسارع الخطى حتى نصل الى تصور يفضى في نهاية المطاف الى بلورة وثيقة نهائية توافقية نعرضها فى أقرب الآجال للإجازة من مرجعيتنا الأعلى مجلس الجامعة على مستوى القمة، وفي نفس

السياق وفي سبيل مواكبة عملية التطوير الجارية يتعين على دولنا الوفاء بالتزاماتها المالية في الموازنات المختلفة للجامعة العربية .

وعلى مستوى شراكاتنا مع التجمعات الاقليمية فإننا نأمل في دورتنا الحالية الى ان نصل الى تقييم شامل لهذه الشراكات بما يضمن تجاوزا سريعا للاشكالات التى تواجهها حاليا وفى المستقبل سبيلا لبلوغ الغايات التى انشئت اصلا من اجلها .

السادة المندوبون الدائمون

السادة اعضاء الوفود

بغية اضفاء مزيد من المصداقية على اعمالنا المستقبلية يتعين علينا ايضا أن نفكر مليا فى طريقة التعامل مع الترسانة الكبيرة للقرارات الصادرة عن الدورات العديدة السابقة للجامعة العربية بل غربلتها وتقييمها بشكل دقيق حتى نتمكن من التنفيذ الحصري لتلك التى لم يتم تجاوزها بفعل عامل الزمن.

وختاما اتمنى ان تتكلل - بجهودكم أعمال دورتنا الحالية- بالنجاح، أشكركم مجددا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .